الفرع الثاني: مقدمة البحث (الدراسة) (introduction):

تتضمن مقدمة البحوث والدراسات العلمية - وعلى وجه الخصوص رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه - جملة من الفقرات يتم وضعها تحت عناوين فرعية يتم تسلسلها بـ (أولاً، ثانياً...، الخ...) وذلك بعد إعطاء فكرة بسيطة عن الموضوع تكون بمثابة مدخل أو تمهيد بفقرة أو أكثر حسب طبيعة الموضوع، وهذه العناوين هي كالآتي:

أولاً- أهمية البحث (الدراسة) (The importance of research): ينبغي أن يتسم موضوع البحث بأهمية نظرية أو عملية على الباحث تحديدها بإيجاز، وعلى الأغلب يقترن هذا الأمر ببيان أسباب اختيار الباحث لموضوع البحث، ومن ثم التأكيد على أنه يبتغي عن طريق البحث اكتشاف حقائق جديدة أو ربما تصحيح بعض الحقائق، وصولاً إلى تقديم حلول أو نتائج معينة للإشكالية أو الظاهرة موضوع البحث وفي بعض الأحيان ينصرف الباحث إلى تقديم رؤية استشرافية.

ثانياً- إشكالية البحث (الدراسة) (Problematic): تتجسد الإشكالية في وجود حالة الغموض التي تكتنف موضوع البحث أوانّها تتجسد في وجود خلاف في الآراء والمواقف حول هذا الموضوع، وعلى ذلك يحاول الباحث من خلال بحثه جمع أكبر قدر من المعلومات والحقائق التي تسهم في إزالة اللبس والغموض وتحديد خصائص تلك الإشكالية والوصول إلى تحليل علمي دقيق لها[1].

والإشكالية على وجه العموم هي بمثابة علاقة بين متغيرين أو أكثر[2]، لذا

---

(1) للمزيد ينظر كل من: د. مروان عبد المجيد إبراهيم: مصدر سابق، ص 56، وكذلك. د. فاطمة عوض صابر ود. ميرفت علي خفاجة: مصدر سابق، ص 30 وما بعدها، وكذلك: د. عبدالله محمد الشريف: مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، الإسكندرية، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996، ص 35 وما بعدها.

(2) **المتغير (Variable)** هو أحد عناصر أو مكونات أو عوامل الظاهرة أو المشكلة أو القضية موضوع البحث وقد يكون المتغير بمثابة **السبب (العلة) أو النتيجة (المعلول)** وبذلك تتفاعل تلك المتغيرات فيما بينها والمتغير الأكثر فاعلية أو تأثير يسمى **بالمتغير الأصيل أو المستقل** أما المتغير الآخر المتأثر وهو المفعول به يسمى **بالمتغير التابع** وهناك

Scanned by CamScanner

ينبغي أن ينطلق الباحث من تشخيص الإشكالية في موضوع البحث أو الدراسة ومن ثم تحديدها وصياغتها بشكل علمي ودقيق وواضح ومبسط وفي فقرة واحدة تتضمن تحديد المتغيرات الأساسية في الموضوع، فعلى سبيل المثال نريد أن نبحث في إشكالية العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية ينبغي أن تتم صياغة تلك الإشكالية كالآتي:

(أثبت الواقع في العراق خلال الدورتين النيابيتين المنصرمتين 2010/2006- و2014/2010- وجود خلل واضح في العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية إلى الحد الذي لم يسمح بوجود أدنى مستويات التوازن والتعاون بينهما وبما يتوافق والتقاليد والأسس البرلمانية العريقة).

ويمكن أن تتبع الإشكالية طرح مجموعة من التساؤلات الجوهرية المتسلسلة والمتناسقة من الناحيتين الزمنية والموضوعية تسهل مهمة الباحث في الوصول إلى مبتغاه، وتعد مهمة الإجابة عن تلك التساؤلات بمثابة أهداف للدراسة وعلى ذلك يكون البحث محاولة للإجابة على تلك التساؤلات وتساؤلات أخرى.

ثالثاً- فرضية البحث (الدراسة) (Hypothesis): تعد الفرضية من أهم أسس البحث العلمي بل جوهره، لذا لابد أن ينطلق الباحث من فرضية أو أكثر وهي عبارة عن حكم أو نتيجة أو حل مقترح لإشكالية البحث أو تفسير مسبق يتبناه الباحث، وما بحثه إلا بمثابة محاولة لإثبات صحة تلك الفرضية وللأخيرة مواصفات منها:

1- قد تكون الفرضية عبارة عن حكم أو نتيجة مسبقة: وحينذاك تكون بمثابة وصف لوضع سياسي معين فمثلاً إن باحثاً ينطلق من فرضية

متغيرات وسيطة بين الإثنين، وقد يتحول المتغير المستقل ليكون تابعاً والأخير يتحول ليكون مستقلاً، فمثلاً تمثل أصوات الناخبين متغيراً مستقلاً في العملية الانتخابية ومخرجات تلك العملية من نتائج تترجم كمقاعد للفائزين بالمجلس النيابي تمثل متغيراً تابعاً، كما تمثل المفوضية المشرفة على تلك العملية والمراقبين بمثابة متغيرات وسيطة، للمزيد ينظر كل من: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 39 -42، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، بغداد، مكتبة السنهوري، 2000، ص 135-136.

Scanned by CamScanner

مفادها: (إنّ أداء المؤسستين التشريعية والتنفيذية في العراق خلال الدورتين النيابيتين المنصرمتين -2010/2006 و2014/2010- كان دون أدنى مستويات الطموح).

2- وقد تكون الفرضية تفسيرية[1]: أي أنّها تكون عبارة عن تفسير لطبيعة العلاقة بين متغيرين أو أكثر، وغالباً ما تكون تلك العلاقة سببية - متغير أصيل/سبب ومتغير تابع/نتيجة- كأن ينطلق الباحث من فرضية مفادها: (إنّ غياب التعاون بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية في العراق خلال الدورتين النيابيتين المنصرمتين -2010/2006 و2014/2010- خلق أزمة تكامل مؤسساتي لم تنعكس سلباً على أداء هاتين المؤسستين فحسب، بل انعكست سلباً على أداء سائر مؤسسات النظام السياسي ومكوناته).

3- ويمكن أن تكون الفرضية شَرطية: أي أنّها تكون بمثابة الشرط وجوابه، فعل سبيل المثال ينطلق الباحث من فرضية مفادها: (كلما جرت العملية الانتخابية بنزاهة وشفافية عالية وزادت معها نسبة المشاركة كلما جسدت مخرجاتها إرادة الشعب الحقيقية)، وهذه العلاقة طردية وقد تكون العلاقة عكسية إذا ما قلبنا المعادلة أي: (كلما زادت نسبة حالات التزوير في العملية الانتخابية وانخفضت معها نسبة المشاركة كلما كانت نتائجها غير عادلة وكلما انحرفت عن تجسيدها لإرادة الشعب الحقيقية).

---

(1) للمزيد ينظر كل من: د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 39 -42، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 144 وما بعدها، وكذلك: د. فاطمة عوض صابر ود. ميرفت علي خفاجة: مصدر سابق، ص 35-36، وكذلك: د. محمد الصاوي محمد مبارك: البحث العلمي: أسسه وطرق كتابته، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1992، ص 16-17.، وكذلك: د. عبدالله محمد الشريف: مصدر سابق، ص 38، وكذلك: د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي: مصدر سابق، ص 27، وكذلك: عبدالرحمن بدوي: مناهج البحث العلمي، الكويت، وكالة المطبوعات، 1977، ص 144 وما بعدها، وكذلك: كارل بوبر: منطق البحث العلمي، ترجمة: د. محمد عبد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2006، ص 274 وما بعدها.

Scanned by CamScanner

4- ينبغي أن تكون الفرضية واضحة ومختصرة: أي ينبغي أن تتم صياغة الفرضية بعبارات واضحة ومعبرة وسهلة الفهم ولا تحتمل التأويل[1]، أي إن المنطوق يتطابق مع المدلول، كما ينبغي أن تكون الفرضية مختصرة بفقرة تتكون من جملة أو بجملتين، ومن ثم على الباحثين تجنب ذكر أكثر من فرضية في البحث، إلا في حالات الضرورة القصوى.

5- الواقعية: بمعنى أن تعبر الفرضية عن واقع ملموس تحدده معطيات معينة، ومن ثم على الباحث أن يميز بين الواقع والطموح، أي ينبغي أولاً تشخيص الواقع ومعطياته لكل ظاهرة أو قضية موضوع البحث، أي تحديد ما هو كائن، وبعد ذلك بإمكانه تقديم مقترحات أو حلول لتلك الظاهرة أو القضية للوصول إلى ما ينبغي أن يكون.

6- العمومية والتجرد: أي ينبغي الابتعاد عن ذكر الأشخاص أو حالات أو مواقف محددة أو تصريحات أو خطب معينة، ومن ثم من الضروري التركيز على قضية أو ظاهرة عامة أو مرحلة معينة، فمثلاً لا يجوز القول: (إنّ أداء حكومة نوري المالكي لم يكن بمستوى الطموح)، ولا يجوز القول: (إنّ أداء حكومة نوري المالكي كان بمستوى الطموح)، وإنما يمكن القول: (إنّ أداء الحكومة العراقية خلال الدورتين السابقتين- 2010/2006 و2014/2010- لم يكن بمستوى الطموح)، وربما هناك من يفترض العكس، المهم هنا هو مدى قدرة الباحث على تقديم الأدلة والبراهين التي يثبت من خلالها صحة الفرضية التي ينطلق منها.

رابعاً- مناهج البحث (الدراسة) (Approaches): يعد المنهج الذي يعتمده الباحث في بحثه أو دراسته بمثابة المرشد والدليل الذي يسترشد به للوصول إلى النتائج والأهداف المبتغاة وذلك عن طريق توظيف أسس المنهج وعناصره وخطواته، وعلى ذلك ينبغي أن يتطابق المنهج مع موضوع البحث، ويمكن أن

---

(1) د. إبراهيم البيومي غانم: مصدر سابق، ص 44، وللمزيد ينظر: د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مدخل إلى علم السياسة، مطابع جامعة الموصل، 1980، ص 127، وما بعدها.

Scanned by CamScanner

يعتمد الباحث على منهجية مركبة أي من خلال التوليف بين منهجين أو ثلاثة مناهج في أقصى الحالات، ومن ثم ينبغي تجنب ذكر عدد كبير من المناهج، لأن هذا الأمر يخلق نوع من الارتباك والتشويش لدى الباحث والقارئ معاً، وسنتعرض لأهم المناهج في البحوث والدراسات السياسية في الفصول اللاحقة.

خامساً- المفاتيح أو المفاهيم الأساسية للبحث (الدراسة) (Keywords): أضحت البحوث والدراسات المتقدمة تفرد هذه الفقرة في المقدمة لتجنب مشكلة خسارة الوقت والجهد الذي يبذله الباحث في التفاصيل التي يتعرض لها حين يخصص فصلاً أو مبحثاً يتناول فيه مفاهيم الدراسة ضمن ما يسمى بالإطار المفاهيمي، مع ملاحظة إن بعض المواضيع لا يمكن الاستغناء عن مثل هذا الإطار ولاسيما تلك التي تعد من قبيل الموضوعات الجديدة أو يشوبها الغموض وربما عدم الإتفاق بين الباحثين والمتخصصين.

وتتضمن هذه الفقرة ذكر مفاهيم أساسية وبشكل مختصر، وتتراوح تلك المفاهيم بين ثلاث إلى خمس مفردات تشكل جوهر البحث أو الدراسة، مثل: النظام السياسي، والدستور، والمؤسسة التشريعية، والمؤسسة التنفيذية.

سادساً-الدراسات السابقة (Previous studies): ذكرنا سابقاً إنّ الخطوة البحثية الأولى تبدأ باختيار موضوع البحث أو الدراسة وقلنا إنّه يشترط فيه الأصالة، أي أنّه موضوع غير مطروق، وفي حال وجود دراسات سابقة حول الموضوع ينبغي على الباحث مراجعتها وفي حال وجد انّ مشروعه سيكون بمثابة استكمال وإضافة أفكار وتصورات ونتائج جديدة ومتميزة وقد تكون مغايرة لتلك الدراسات، لذا على الباحث استعراض محاور تلك الدراسات الأساسية وذكر أهم نتائجها بإيجاز في هذه الفقرة، ومن هنا على الباحث أن يبدأ من حيث انتهى أسلافه.

ثامناً- صعوبات البحث (الدراسة) (The Difficulties): لا جرم انّ السبيل الذي يسلكه الباحث ليس دائماً معبداً بالورود، ولاسيما إذا كان الموضوع يتسم بالحساسية والخطورة أو الشحة في المعلومات والمصادر الموثوقة، لذا ربما يواجه الباحث صعوبات كثيرة للوصول إلى النتائج المرجوة، لذا لا ضير من ذكر مثل تلك الصعوبات إن وجدت وتستحق الذكر.

Scanned by CamScanner

تاسعاً- هيكلية (خطة) البحث (الدراسة) (outline)[1]: تتضمن هذه الفقرة الكيفية التي يتم على وفقها تقسيم محاور البحث أو الدراسة، فالكتب يمكن تقسيمها على أقسام أو أبواب ثم تقسم الأخيرة على فصول، ورسائل الماجستير والأطروحات تقسم على فصول ثم تقسم الأخيرة على مباحث، أما الأبحاث التي تتراوح صفحاتها بين 15-30 صفحة إذ يكتفى بتقسيمها على مباحث، ومن ثم تقسم المباحث على مطالب وتقسم الأخيرة على فروع ومن ثم تقسم الفروع على أولاً-ثانياً.... إلخ، وتتفرع الأخيرة إلى 1-2-3، ثم أ- ب- ت- ث، في حال تطلب الأمر إضافة فروع جديدة يستعين الباحث بالدوائر الصغيرة السوداء.

وينبغي على الباحث أن يراعي مبدأ التوازن الزمني والشكلي والموضوعي على وفق منهجية علمية واضحة، ما يعني أن تكون فصول ومباحث الدراسة ومطالبها وفروعها متسلسلة زمنياً أي الانتقال من الأقدم إلى الأحدث دون العودة إلى الوراء إلا على سبيل التذكير أو المقارنة، أما التوازن الشكلي فيتحقق بمراعاة عدد صفحات الفصول والترابط في موضوعاتها، والانتقال من فكرة إلى فكرة جديدة، أما التوازن الموضوعي فسنتعرض له في الخطوات الآتية.

فعلى سبيل المثال يذكر الباحث انّ خطة دراسته تقسم- فضلاً على المقدمة والخاتمة- على ثلاثة فصول، أما الفصل الأول الذي جاء تحت عنوان: إطار نظري، فقد تم تقسيمه على مباحث ثلاث، أما المبحث الأول.....، وهكذا، من دون الحاجة إلى ذكر المطالب والفروع.

الفرع الثالث: الإطار النظري:

معظم الأبحاث والدراسات بحاجة إلى طرح الأفكار ذات الطابع النظري الخاص بموضوع البحث، باعتبارها أسس ومنطلقات يعتمدها الباحث لإجراء

---

(1) من مواصفات الخطة أن تكون عناصرها متسلسلة ومترابطة ومتوازنة بشكل منطقي ولا يشوبها النقص أو التكرار أو التناقض، كما ينبغي أن تكون معبرة عن إشكالية البحث أو الدراسة والأهم أن تجسد رؤية الباحث ومدى فهمه للموضوع وكيفية معالجته، للمزيد ينظر: دليل كتابة البحث القانوني: مصدر سابق، ص 18- 19.

Scanned by CamScanner

مقاربة مع الواقع أو التجربة أو الظاهرة أو المشكلة السياسية التي يتناولها في بحثه أو دراسته، ولا جرم تتصدر المفاهيم الأفكار النظرية، إذ تسهم المفاهيم في توضيح الغموض واللبس الذي يمكن أن يعتري معظم مفردات البحث، بدءاً بتوضيح المتغيرات الأساسية للبحث أو الدراسة وعلى ذلك تتضح ماهية الإشكالية والفرضية، كما تسهل المفاهيم مهمة الباحث في وصف المشكلة أو الظاهرة السياسية ومن ثم تحليل أبعادها وصولاً إلى تحديد النتائج والآثار وربما الاستشراف بما ستؤول إليه المشكلة أو الظاهرة مستقبلاً.

والمفهوم هو عبارة عن لفظ أو مدلول يعبر عن حقيقة شيء أو موضوع أو ظاهرة أو ربما مجموعة من الأشياء، ومن ثم فهو يمثل تصور عقلي عام ويفترض درجة من الدقة والوضوح، ومن دون تحديد المفاهيم لا يمكن إدراك حقيقة الظاهرة موضوع البحث[1]، ومن ذلك مفهوم الدولة والنظام السياسي والدستور وظاهرة الإرهاب وظاهرة الفساد السياسي وغيرها، والإشكالية التي يمكن أن ترد هنا تكمن في حالة عدم وجود اتفاق عام بين الباحثين والمتخصصين والمعنيين حول المفاهيم التي يتناولها الباحث، فمثلاً مازال هناك عدم اتفاق عام حول مفهوم النظام السياسي والتمييز بينه وبين الدولة، أو الإرهاب والتمييز بينه وبين المقاومة، وهكذا، وكي يتخلص الباحث من تلك الإشكالية ينبغي أن يحدد مفاهيم بحثه الأساسية باعتبارها مفاتيح للبحث أو الدراسة -كما أسلفنا-.

وهناك ارتباط بين المفهوم والتعريف، فلربما يتحدد الأول بعبارة أو كلمة واحدة أشبه بالكلمة معناها، أما الأخير - التعريف- فإنّه يتم تحديده وصياغته بجملة واحدة وبين هلالين وغير قابل للتحريف ويتضمن عناصر عدة تعطي صورة أكثر وضوحاً عن الشيء أو الموضوع المعرف ويخضع مضمونه للتحليل لاستنباط أمور عدة، فمثلاً حينما نعرف النظام السياسي بأنّه: (إطار شامل تتولى فيه مؤسسات الدولة - التشريعية والتنفيذية والقضائية- مهمة إدارة شؤون المجتمع بغية تحقيق سعادته ورفاهيته)، نجد إنّ هذا التعريف - من خلال تحليل مضمونه -

---

(1) د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مصدر سابق، ص 131 وما بعدها.

Scanned by CamScanner

يحوي في طياته مضامين متعددة منها: إنّ النظام السياسي يعد بمثابة منظومة متكاملة قائمة بذاتها تشمل عناصر أو مكونات عدة تقف في مقدمتها الدولة كونها هي التي تتولى مهمة إدارة المجتمع وتحقيق سعادته والأخير هو عنصر من عناصر الدولة وبذات الوقت يشكل بدوره نظام اجتماعي وهو أحد عناصر ومكونات النظام السياسي، ويوجد إلى جانبه عناصر ومكونات أخرى كالنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الجغرافي والبيئي، هذا فضلاً عن الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وكلها من مكونات النظام السياسي الذي وصفناه بالإطار الشامل الذي يضم كل هذه العناصر والمكونات التي يؤدي كل منها وظائف معينة وتتفاعل فيما بينها داخل هذا الإطار كما تتفاعل مع بيئتها والخارجية[1].

وفضلاً عن أهمية المفاهيم يتضمن الإطار النظري ضرورة للتعرض للأسس النظرية لموضوع البحث أو الدراسة، من منطلق انّ دراسة أي تجربة أو مشكلة أو ظاهرة سياسية وتوصيفها بدقة وتفسير وقائعها وتحليل أبعادها وتتبع مسارها بطريقة موضوعية يتوقف على تحديد الأسس النظرية التي تستند إليها والتي تشكل بمثابة المبادئ التي ينبغي الاحتكام إليها للوصول إلى ما ينبغي أن يكون عليه الحال.

ومن ذلك مثلاً تستدعي دراسة العملية التشريعية في العراق، التعريف بماهية التشريع والعملية التشريعية ومراحلها والمؤسسات المعنية بتلك العملية بشكل عام وكذا التعريف بطبيعة تلك العملية في النظم البرلمانية السائدة في العالم المعاصر على اعتبار انّ النظام السياسي في العراق هو: نظام برلماني على وفق ما أقرته المادة (1) من دستور عام 2005[2].

ومن الجدير بالذكر انّ الإطار النظري هو إطار وصفي، وعلى ذلك فهو جزء من مرحلة الوصف وهي المرحلة أو الخطوة الأساسية التي يشرع بها الباحث

---

(1) Bernard Susser; Approaches to the Study of Politics, Macmillan Publishing Company, 1992, p. 192.

(2) ينظر: نص المادة (1) من الدستور العراقي لعام 2005 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4012 الصادر في 2005/12/28.

Scanned by CamScanner

لمعالجة إشكالية بحثه، ومن ثم تتبعها مرحلة وخطوة التحليل، وربما ينتهي الباحث - أحياناً- وليس دائماً بمرحلة أو خطوة الاستشراف أو التنبؤ بما ستؤول إليه المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث، وهذا ما سنتعرض له تباعاً.

Scanned by CamScanner

الوصف والتحليل والاستشراف (التنبؤ)

مما لاشك فيه انّ بعض البحوث والدراسات قد تكون وصفية وبذلك تعتمد منهجاً وصفياً ما أو أكثر، ولكن على الأغلب تكون البحوث والدراسات السياسية ذات طابع تحليلي وهي أكثر أهمية وجدوى من سابقتها، كما انّها تتطلب مهارة وخبرة علمية واسعة، وعلى ذلك فالتحليل يحتاج إلى جهد مضني من قبل الباحث، كما انّ التحليل يرتكز على خطوة الوصف، وإذا اختار الباحث لنفسه الخوض في تتبع مسار الظاهرة أو المشكلة أو القضية موضوع البحث واستشراف ما ستؤول إليه مستقبلاً، فحينذاك سيرتقي إلى أعلى درجات المهارة البحثية ما يترتب عليه بذل جهود مضاعفة، وهنا تستدعي مثل هذه البحوث والدراسات الجمع بين هذه الخطوات الثلاثة معاً، على ذلك سنتعرض لكل خطوة من هذه الخطوات تباعاً في المطالب الثلاث الآتية:

المطلب الأول: الوصف:

تتجلى مهمة وصف الظاهرة أو المشكلة السياسية في الإجابة عن سؤال مفاده: ماذا حدث؟ والإجابة عن هذا السؤال تتطلب بدورها الإجابة عن جملة من التساؤلات منها: متى وأين وكيف حدث هذا الحدث الذي قد يمثل مشكلة أو ظاهرة؟ وكل ذلك يستدعي تحديد أطراف المشكلة أو الظاهرة والمتغيرات الفاعلة فيها وماهي موضوعاتها[1]؟ فعلى سبيل المثال لو أردنا أن نبحث في ظاهرة الفساد

(1) للمزيد ينظر كل من: ماثيو جيدير: مصدر سابق، ص 38-39، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 26-27.

Scanned by CamScanner

في العراق علينا بيان ماهية هذه الظاهرة من خلال تحديد خصائصها ومتى بدأت وكيف تفاقمت وما هي المتغيرات الفاعلة فيها؟

وعلى ذلك تتضمن عملية الوصف دراسة الظاهرة السياسية كما هي في الواقع والكشف عن الحالة السابقة لها، وذلك بغية توضيح خصائصها بدقة عن طريق تحديد بنيتها، مما يعني بيان مكوناتها الأساسية والعلاقات فيما بينها، وهذا هو الوصف الكيفي والموضوعي للظاهرة، أما الوصف الكمي فإنه يركز على الأرقام والإحصائيات الخاصة بطبيعة الظاهرة، وبذلك يعد الوصف بمثابة توضيح أو تقدير لحقيقة وحجم الظاهرة موضوع البحث ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخر ١٣٧ / ٣٤ أضحت البحوث والدراسات السياسية المعاصرة تركز على الجانب الإحصائي لما له من أهمية في توثيق البحث وترتيب بياناته وتوكيد موضوعيته، ومن هنا يحقق الوصف فهماً أكثر عمقاً ودقة لحقيقة الظاهرة، وهنا يتحقق الوصف الموضوعي، وبالمحصلة فانّ الباحث في هذا الإطار- الوصفي- غير معني بتفسير الظاهرة وتحليل أبعادها وبيان آثارها أو الحكم عليها[1].

وعلى ذلك تستدعي مهمة الوصف جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات الدقيقة حول الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث، وتجدر الإشارة إلى انّه في حالة الوصف تتحقق درجة عالية من الموضوعية أكثر مما عليه الحال في حالة التحليل، وذلك بفعل انّ الأول لا يتجاوز تحديد ماهية الظاهرة بقصد تشخيص الحقيقة، في حين انّ الأخير قد يخضع إلى النوازع والميول الشخصية للباحث[2].

وعلى الرغم من انّ جُل البحوث والدراسات تبدأ بالوصف كخطوة أساسية ولكن ليس بالضرورة أن ينتهي الوصف في الفصول أو المباحث الأولى وإنما قد يستدعي موضوع البحث أو الدراسة الاسترشاد بالوصف في معظم أو كل الفصول والمباحث.

---

(1) للمزيد ينظر عبد الوهاب بن إبراهيم أبو سليمان: مصدر سابق، ص 33.

(2) د. محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي، مصدر سابق، ص 46، وكذلك: ينظر كل من: د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مصدر سابق، ص 111.

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: التحليل:

يعد التحليل الخطوة الأكثر أهمية وذلك بفعل كون الباحث يركز فيه على الإجابة عن السؤالين: كيف ولماذا حدث الحدث أو الظاهرة أو المشكلة؟ والإجابة عن هذين السؤال تتطلب جهداً كبيراً من قبل الباحث خلافاً للوصف، فالأولى تتجاوز الأخيرة كونها أكثر عمقاً ويحاول الباحث من خلالها التقدم بالمعرفة إلى أمام من خلال البحث عن معطيات وأسباب وأبعاد وآثار الظاهرة أو المشكلة وتقديرها، وعلى ذلك يستدعي التحليل من الباحث إتباع سلسلة من الخطوات والأساليب منها: تفكيك الظاهرة وإعادة تركيبها ومبادئ التحليل الأساسية.

الفرع الأول- تفكيك الظاهرة وإعادة تركيبها:

أولاً- تفكيك الظاهرة: من أجل فهم الظاهرة ينبغي تفكيكها إلى مكوناتها الأساسية كأجزاء مفردة للظاهرة (Micro) (مثلاً: لفهم ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في بلد ما ينبغي معرفة العوامل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في تلك الظاهرة)[1].

ثانياً-إعادة التركيب: لفهم الظاهرة بشكل كلي (Macro) ينبغي تجميع أجزائها مرة أخرى من خلال ترتيب تلك العوامل حسب أهميتها، ومن ثم بيان العلاقات والروابط بين الوقائع والظواهر المختلفة وكيف حدثت الظاهرة وكيف تطورت ولماذا حدثت، وكيف يتم تقدير الظاهرة من زاوية تأثيراتها ونتائجها[2].

وللانتقال بين التفكيك والتركيب ولفهم أبعاد وجوانب الظاهرة هناك أسلوبان (منطقان)[3]:

1- الأسلوب (المنطق) الاستنباطي: وهو عملية الانتقال من الكل إلى الجزء، أي ما يصدق على الكل ينصرف للجزء، فإذا تم التوصل إلى نتيجة

---

(1) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 28.

(2) نفس المصدر السابق، ص 27-28، وكذلك: ماثيو جيدير: مصدر سابق، ص 100-101.

(3) ماثيو جيدير، المصدر السابق، ص 103.

Scanned by CamScanner

مفادها إنّ نظام سياسي معين هو نظام يتسم بالفساد فبالضرورة تكون مؤسساته ومكوناته وأنظمته الفرعية فاسدة (كالقضاء والحكومة وما إلى ذلك).

2- الأسلوب (المنطق) الاستقرائي[1]: وهو عملية الانتقال من الجزء إلى الكل، أي ما يصدق على الجزء ينصرف للكل، فإذا تم التوصل إلى نتيجة مفادها إنّ النظام القضائي في بلد معين هو نظام يتسم بالفساد فبالضرورة يكون النظام السياسي فاسداً برمته، لانّ الفساد في القضاء يخلق فساداً في كافة الأنظمة الفرعية الأخرى.

الفرع الثاني- المبادئ الأساسية للتحليل:

هناك جملة من المبادئ التي ينبغي أن تُراعى من قبل الباحثين في تحليل أي ظاهرة سياسية منها: تعدد عوامل التفسير وتباين أوزانها وعدم ثباتها وأُطر تفاعلها المكانية، وسنتعرض لها تباعاً.

أولاً- تعدد عوامل التحليل وتباين أوزانها: لتحليل الظاهرة السياسية ينبغي الرجوع إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك بفعل تعقد الظاهرة وتشابك أبعادها، ومن ثم كلما تعددت نوافذ رؤية الظاهرة كلما تيسرت مهمة فهمها، ويترتب على ذلك نتائج أساسية منها:

1- **رفض أحادية التحليل:** أي لا يمكن أن يكون وراء الظاهرة سبب واحد فقط.

2- **اختلاف أوزان عوامل التحليل:** أي لابد أن يكون هناك عوامل أساسية وأخرى غير أساسية وعامل مهم وأخرى أقل أهمية، وعوامل مباشرة وأخرى غير مباشرة.

3- **اختلاف المحللين:** لا يمكن أن يتفق كل المحللين على عوامل بعينها وعلى وزنها وأهميتها، ولاريب أنّ الأُطر المرجعية للمحللين والبيئة

(1) للمزيد حول المنطق الاستقرائي راجع: كارل بوبر: مصدر سابق، ص 283 وما بعدها.

Scanned by CamScanner

المحيطة بهم تؤثر في تصوراتهم وأحكامهم بنسب متفاوتة تخف حدتها كلما ارتقى الباحث المحلل إلى مستوى الحيادية والموضوعية (فعلى سبيل المثال يختلف المحللون العراقيون في تقديرهم للواقع السياسي والأمني السائد حالياً في العراق وذلك على وفق انتماءاتهم العرقية والمذهبية والحزبية والمناطقية).

ثانياً-عدم ثبات الظاهرة: تعد الظاهرة أو الواقعة السياسية بمثابة حلقة في سلسلة من الأحداث والوقائع الزمانية المتتالية، وعلى ذلك لابد أن يكون للظاهرة أو الواقعة امتداد في الماضي مع وجود تأثيرات وتفاعلات تتعدى الواقع لتؤثر في المستقبل.

ثالثاً-أطر تفاعل الظاهرة المكانية (محلياً وإقليمياً ودولياً)[1]:

1- **الإطار المحلي:** وهو الإطار الذي يقع فيه الحدث أو الظاهرة السياسية وهو بالغ الأهمية لفهم وتحليل الحدث أو الظاهرة (ظاهرة الإرهاب في العراق خير مثال).

2- **الإطار الإقليمي:** أضحت البيئة الإقليمية التي ينتمي إليها الإطار المحلي موقع الظاهرة أو الحدث السياسي ذات أهمية بالغة في التأثير الذي قد يفوق تأثير الإطارين المحلي والدولي (امتداد نشاط القوى الإرهابية وما تحصل عليه من دعم مالي وإعلامي وسياسي وعسكري بين الدول في منطقة الشرق الأوسط على وجه الجملة مثال ساطع).

3- **الإطار الدولي:** وهو الإطار الكلي الذي يمكن أن تمتد له الظاهرة أو على الأقل تؤثر أو تتأثر به (الإرهاب أضحى خطر يهدد الأمن والسلم الدوليين، كما أن مصادر تمويل وتجنيد القوى الإرهابية أضحت من مختلف دول العالم).

---

(1) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 29-31.

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: التنبؤ ورسم المشاهد المستقبلية:

يشير التنبؤ العلمي إلى ما ستؤول إليه الظواهر والوقائع السياسية مستقبلاً في حال توفرت معطيات أو ظروف معينة، وتأسيساً على التحليل يرى الكثير من الباحثين انّ الهدف المباشر للتفكير والبحث العلمي هو إقامة تنبؤات محتملة للظواهر السياسية تقوم على أسس وقواعد علمية وواقعية سليمة[1].

ولما كان للظواهر السياسية امتدادات مستقبلية لذا فقد أضحت الدراسات المستقبلية إحدى أهم المجالات المهمة التي يمكن من خلالها استشراف المسارات المتوقعة التي يمكن أن تسير إليها تلك الظواهر، وهنا تتردد مقولات تحليلية من مثل: كل الاحتمالات واردة، والتأريخ يعيد نفسه[2]، فلا يوجد احتمال غير وارد لكن الاختلاف في نسبية الاحتمال وأيهما أقرب إلى الوقوع، كما انّ الكثير من الأحداث والظواهر التي حدثت في الماضي يمكن أن يتكرر حدوثها في الحاضر والمستقبل إذا توفرت لها الظروف نفسها.

وعادة ما يلجأ الباحث لوضع احتمالات ومشاهد- سيناريوهات- متعددة في آن واحد وبناءً على أسس علمية مثال على ذلك: (في حالة حصول اتفاق بين النخب السياسية الفاعلة على الساحة العراقية سيتعزز الاستقرار السياسي ويفتح آفاق واسعة لتحقق التنمية الشاملة، أما في حالة تصاعد حدة الخلاف بين النخب السياسية فانّ الوضع الأمني سيتدهور وتتردى الخدمات وستتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وما إلى ذلك.....)، والمثال الآخر هو الاحتمالات المتوقعة للوضع في العراق بعد سيطرة التنظيمات الإرهابية- داعش وأتباعها- على مناطق واسعة من العراق يمكن أن تكون احتمالات ثلاث على وفق توفر معطيات مختلفة: (1-استمرار الوضع على ما هو عليه مع عمليات الكر والفر بين القوات الأمنية وتلك التنظيمات 2-استعادة الأمور إلى ما قبل 2014/6/10، 3- تحول المناطق الغربية والشمالية إلى أقاليم بعد الإسهام الفاعل للسكان المحليين لتحرير مناطقهم).

---

(1) د. عبد الرضا الطعان ود. صادق الأسود: مصدر سابق، ص 149، وكذلك: د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 32.

(2) د. حامد عبد الماجد: مصدر سابق، ص 32.

Scanned by CamScanner